الفواعل الجدد وتآكل الدولة:

تأثير ممارسات مجموعة فاغنر على السيادة الوطنية الليبية في ظل الانقسام المؤسساتي

New Actors and State Erosion: The Impact of Wagner Group Practices on Libyan National Sovereignty in the Context of Institutional Division



هـــــاني غـــنية [1] *،

[1] جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر،

ghaniyya.hani@univ-tebessa.dz

تاريخ الإرسال: 2026/03/15 تاريخ القبول: 2026/05/24 تاريخ النشر: 2026/06/01

****

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير ممارسات مجموعة فاغنر كشركة عسكرية خاصة في ليبيا على سيادتها الوطنية، إذ تعد مجموعة فاغنر فاعل هام في المشهد الليبي ويمتلك قدرات عسكرية تماثل التي تتمتع بها الجيوش النظامية ويمارس أدوارا سياسية وعسكرية مؤثرة، وتنطلق الدراسة من إشكالية محورية حول تأثير ممارسات مجموعة فاغنر في ليبيا على سيادتها الوطنية. استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة باعتبار الدراسة تتناول نشاط المجموعة في ليبيا نموذجا، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته مع أهداف البحث، وقد توصلت الدراسة الى أن ممارسات مجموعة فاغنر في ليبيا أدى إلى انتهاك السيادة الوطنية وتآكل أدوار الدولة الليبية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، مجموعة فاغنر، السيادة الوطنية، الشركات الأمنية الخاصة، الانقسام المؤسساتي.

Abstract:

This research aims to analyze the impact of the Wagner Group's practices—given its status as a private military company—on the national sovereignty of the Libyan state. This group is considered as a highly active actor on the Libyan political scene due to its military capabilities which are comparable to those of regular armies, on this basis; it wields considerable political and military influence. The study focuses on the central problematic of the impact of these practices on national sovereignty. The research adopts a case study methodology, using the group's activities in Libya as a model, as well as a descriptive and analytical approach tailored to the research objectives. The study concludes that the Wagner Group's practices in Libya have led to violations of national sovereignty, as well as an erosion of the Libyan state's roles.
Keywords: Libya, Wagner Group, national sovereignty, private military companies, institutional division.

---

* المؤلف المرسل

هـــــانـــــي غنـــــية

مقدمة:

تشكل السيادة الوطنية أحد أهم الركائز التي تقوم عليها العلاقات الدولية منذ معاهدة واستفاليا 1648، فمبدأ السيادة يمنح الدولة الحق الحصري في ممارسة السلطة واحتكار القوة، إلا أن هذا المفهوم الكلاسيكي للسيادة يواجه تحديات في القرن الحادي والعشرين، لاسيما في ظل تنامي أدوار فواعل جدد من غير الدول في النزاعات المسلحة، ويتجلى ذلك في أدوار الشركات العسكرية الخاصة.

تعد ليبيا نموذجا بارزا للدولة التي تشهد انهيارا لمؤسساتها السيادية في مرحلة ما بعد العقيد معمر القذافي، إذ تعيش اليوم حالة انقسام سياسي وعسكري حاد، ففي ظل النزاع العسكري الحالي ظهرت مجموعة فاغنر الروسية على الساحة الليبية، باعتبارها فاعل جديد له دور هام في هندسة المشهد الليبي بكل أبعاده. فظهور المجموعة في المشهد من خلال أدوارها البارزة وتأثيره الجلي يخلق تحديا حقيقيا لمفهوم السيادة الوطنية الليبية.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في استكشاف العلاقة بين نشاطات مجموعة فاغنر في ليبيا باعتبارها شركة عسكرية روسية خاصة والسيادة الوطنية الليبية وبناء من ذلك فالدراسة تنطلق من إشكالية رئيسية: **كيف تؤثر نشاطات مجموعة فاغنر في ليبيا على السيادة الوطنية الليبية في ظل التفكك المؤسساتي الراهن؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

1. ما المقصود بالسيادة وما أهميتها في القانون الدولي؟
2. ما العلاقة بين الشركات العسكرية الخاصة والسيادة الوطنية؟
3. ما طبيعة نشاطات مجموعة فاغنر في ليبيا وتداعياتها على سيادة الدولة الليبية؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية:

تؤدي النشاطات العسكرية لمجموعة فاغنر المستقلة إلى تقويض احتكار الدولة الليبية للقوة الشرعية وانتهاك السيادة الاقتصادية عبر السيطرة على المنشآت النفطية الحيوية.

منهج الدراسة: لاختبار الفرضية السابقة اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة باعتباره يتناول الدولة الليبية، كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته في تفسير المعطيات بشكل منطقي موضوعي. من خلال وصف الحالة الليبية وأنشطة مجموعة فاغنر في ليبيا وأبعادها المتعددة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1. تقديم إطار نظري لفهم السيادة الوطنية وظاهرة الشركات الخاصة.
2. تحليل الواقع السياسي والعسكري للحالة الليبية.
3. رصد التطور التاريخي لظهور فاغنر في ليبيا ونشاطاتها.

4. تحليل تأثير نشاطات مجموعة فاغنر على السيادة الوطنية الليبية.

هيكلية الدراسة:

المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي: السيادة و الشركات العسكرية الخاصة

1. مفهوم السيادة الوطنية وأهميتها في القانون الدولي

1.1. مضامين و دلالات السيادة الوطنية

1.2. أهمية السيادة الوطنية في القانون الدولي

2. الشركات العسكرية الخاصة والسيادة الوطنية

1.2. الشركات العسكرية الخاصة...التعريف والخصائص

2.2. تحليل تداعيات توظيف الشركات العسكرية الخاصة على السيادة الوطنية

المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن ممارسات الشركة العسكرية الخاصة فاغنر على السيادة الوطنية الليبية

1. توصيف الحالة الليبية: مظاهر التفكك البنيوي المؤسساتي في ليبيا

1.1 . خلفية عامة عن الحالة الليبية

1.2 . مظاهر الانقسام المؤسساتي في ليبيا

2. مجموعة فاغنر في السياق الليبي: الأدوار والتداعيات

1.2 . سياق ظهور الشركات العسكرية الخاصة الروسية في المشهد الليبي

2.2 . تأثير ممارسات مجموعة فاغنر على السيادة الوطنية الليبية

المبحث الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي: السيادة والشركات العسكرية الخاصة

يسعى هذا المبحث إلى تقديم إطار مفاهيمي ونظري يحلل العلاقة الجدلية بين مفهوم السيادة الوطنية من جهة، ودور الشركات العسكرية الخاصة من جهة أخرى، إذ تطرح هذه العلاقة إشكاليات عديدة سياسيا وقانونيا وعسكريا واقتصاديا.

1. المطلب الأول مفهوم السيادة الوطنية وأهميتها في القانون الدول

1.1. مضامين و دلالات السيادة الوطنية

جاء في معجم المعاني تعريف و معنى السيادة بأن " السيادة اسم، مصدر ساد، سيدة سلطة، هيمنة و غلبة، حرية التصرف، سيادة البلد و رفعتها، سلطتها، مجدها، دولة ذات سيادة دولة مستقلة، سيادة القانون:

احترامه و تطبيقه على الجميع."[1] و مصطلح السيادة مشتق بالأساس من الكلمة اللاتينية Superanus و تعني " السمو" و العلو، أما باللغة الإنجليزية Sovereignty، و يعتبر المفكر **جان بودان** أول من استعمل هذا المصطلح من خلال كتابه " الكتب الستة للجمهورية" الصادر العام 1576.[2]

هناك ارتباط وثيق بين مفهوم السيادة ونشأة الدولة الحديثة التي ظهرت على أعقاب نظام الإقطاع في القارة الأوربية في القرن الخامس عشر، إذ ظهر هذا المفهوم في البداية كمفهوم سياسي يخول لرئيس الدولة امتلاك كافة السلطات فيها، في دلالة صريحة على أن كل حاكم هو صاحب السلطة في إقطاعتيه، وينجر عن ذلك تمتعه بالسيادة التي يقصد بها أن الحاكم هو السلطة العليا في إقطاعتيه من جهة، واستقلاليتها من الناحية الخارجية من جهة ثانية، وهذا يعني انه يمتلك السيادة الداخلية و الخارجية.[3]

يذهب **جان بودان** Jean Bodin (1530-1596) الى تعريف السيادة بمعنى " توفر القدرة الكافية للدولة من أجل إصدار القرارات وضمان تنفيذها داخليا من خلال الاحتكار الشرعي لأدوات القمع والاستقلال عن كل سلطة خارجية وبذلك ترتبط السيادة بالقوة"[4] ، إذ يعرفها بأنها " السلطة العليا فوق المواطنين والرعايا والتي لا تقيد بقانون".[5] " بذلك ترتبط السيادة بالقوة، لجهة توافر القدرة الفعلية على الانفراد بإصدار القرارات داخل الدولة وخارجها مع رفض الامتثال لأي سلطة خارجية في المجتمع الدولي."[6]

2.1. أهمية السيادة الوطنية في القانون الدولي

إن الحديث عن الطبيعة القانونية للسيادة، يحيلنا الى القول أن السيادة فكرة سياسية ترتبط جوهريا بالاستقلال الذي يعتبر ذو قيمة مقدسة، فهي تعني، حرية حكام الدولة في التصرف دون التقيد بالإملاءات الخارجية التي يتلقونها من جهات أخرى، بعبارة أدق فإنها مفهوم قانوني يدلل على القوة العليا النهائية، إذ تمتلك كل دولة هيئة تتمتع بالسيادة إذ لديها القوة العليا التي تمنحها الحق في ترجمة إرادة الدولة الى منظومة

---

[1] **معجم المعاني-عربي عربي**:
الرابط الالكتروني: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9/

[2] أسامة المجذوب،،(1996)، المتغيرات الدولية و مستقبل السيادة المطلقة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 109، ص 22.

[3] عمر بن أبو بكر احمد باخشب، ( )، سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية "دراسة تحليلية" ، **المجلة القانونية**، العدد3، ص224.

[4] جورج سباين، (1971)، ، **تطور الفكر السياسي**، ترجمة : راشد البراوي ، القاهرة : دار المعارف ، ص 548.

[5] الصديق شيباني، **أزمة الديمقراطية المعاصرة**، ط1، القاهرة: مطبعة الشروق، ص 50. منقول من أطروحة جمال بن مرار واقع و مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية. ص21.

[6] أميرة حناشي، **مبدا السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة** ، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة : كلية الحقوق، قسم الدراسات العليا،2007 /2008،ص17.

قانونية نافذة على أرض الواقع.[1] فسيادة الدولة تعد أبرز أهم المصطلحات القانونية، إذ تكمن أهميتها في القانون الدولي في صلتها الوثيقة بمفهوم الدولة حيث لابد لها من توافر نظام قانوني توكل له مهمة إدارة شؤون الدولة. أو سيادتها على المستويين الداخلي والخارجي والتي لها أيضا صلة وثيقة بواقع المجتمع الدولي، إذ هناك علاقة طردية بين درجة تنظيم وترتيب هذا المجتمع وسيادة الدولة.[2] ويمكن إيجاز الأهمية فيما يلي:[3]

- **الاعتراف القانوني بالدولة**: إذ تعد السيادة من المبادئ الأساسية لوجود الدول في النظام الدولي.
- **حماية الحدود والسيطرة على الموارد**: إذ تمنح السيادة الدولة الحق في حماية حدودها واستغلال ثرواتها الطبيعية.
- **اعتماد القوانين والأنظمة**: إذ تتمتع الدول ذات السيادة بالحرية في ضبط قوانينها وأنظمتها التي تدار بها شؤونها دون أي إملاءات خارجية.
- **التمثيل في المجتمع الدولي**: فمبدأ السيادة يمنح الدول الحق في الانخراط مع المنظومة الدولية، على العديد من الصعد ومنها الانخراط في المنظمات الدولية والتوقيع على المعاهدات والاتفاقيات ذات الطابع الدولي.
- **عدم التدخل الخارجي**: إذ يعد مبدأ عدم التدخل الضامن القانوني لحماية الدول من أي انزلاقات تهدف إلى السيطرة أو التأثير عليها من قبل أطراف خارجية.

2. الشركات العسكرية الخاصة والسيادة الوطنية

1.2. الشركات العسكرية الخاصة...التعريف والخصائص

أن ضبط تعريف للشركات العسكرية الخاصة صعب، على اعتبار أن التعاريف تعددت ومرت بحقبات هامة، مثل شركات تجنيد وتأجير المرتزقة، أو شركات مرتزقة، أو المرتزقة، وظل هذا المصطلح لصيقا بها طيلة حقبة غياب الإطار المؤسسي المنظم لها، وعند ظهور شركات مهمتها تقديم الخدمات العسكرية والأمنية، أصبحت تسمى بالشركات الأمنية الخاصة، أو شركات الحماية الأمنية، أو المقاولون، أو المتعاقدون المدنيون، أو شركات الأمن والحماية.[4]

---

[1] غرداين خديجة، (جوان2018)،السيادة في القانون الدولي المعاصر، **مجلة الدراسات القانونية و السياسية**، المجلد4، العدد2، ص ص 397-398.

[2] باخشب، سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية "دراسة تحليلية"، **مرجع سابق**، ص321.

[3] ورود جعفر الموسوي، (نوفمبر 2024)، تأثير الشركات الأمنية الخاصة على السيادة الوطنية و حق تقرير المصير، **مجلة الجامعة العراقية**، المجلد72، العدد4،ص 381.

[4] أحلام عابد، (2025)، الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة: مقاربة في الأدوار و الانعكاسات، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد8،العدد2 ،ص1053.

جاء في التقرير الموجز لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس 2006، تعريف بأنها: " شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والنزاعات، بما في ذلك العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والدعم العملياتي واللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها".[1]

ويعرفها آخرون بأنها: " تلك الجيوش التي تتشكل من جنود محترفين يعرضون خدماتهم لطرف أجنبي في مقابل الحصول على أموال فهؤلاء الجنود يشاركون في الصراعات المسلحة لأطراف خارجية إما مباشرة من خلال المشاركة في العمليات القتالية، أو بصورة غير مباشرة من خلال تقديم الاستشارات العسكرية".[2]

وتجدر الإشارة الى العديد التعاريف تتفق على أنها – الشركات العسكرية الخاصة- تتميز بالخصائص التالية:[3]

- شركات تجارية: يرى مؤسسوها أن شركات تجارية على غرار الشركات الاقتصادية والخدماتية الأخرى، فهي تقدم خدماتها بمقابل مادي، فهي ذات طابع ربحي بما يعني أنها ذات طابع تجاري.
- الاحترافية، الوحشية والانضباط العالي لأعضائها: فهي مؤسسة غير رسمية تضم مقاتلين وفنيين يقوم بمهام بسرعة فائقة ومهام محددة، وبالتالي فأعضاؤها يتميزون بالاحترافية العالية إذ يقوم بتنفيذ مهام محددة وبدقة عالية مهما كانت قاسية طالما أنها صادرة عن رؤسائهم.
- العمل خارج دولة المنشأ: تكمن نشاطاتها في بؤر التوتر والصراع خارج دولة المنشأ.
- غياب القيود والمعايير المهنية: بمعنى عدم التزامها سوى بالقيود التي تقبل بها طواعية بما يعني إمكانية قيامها بمهام غير قانونية ومشبوهة.

2.2. تحليل تداعيات توظيف الشركات العسكرية الخاصة على السيادة الوطنية

الفرع الأول: التحديات القانونية والسياسية التي تواجه السيادة الوطنية بسبب الشركات العسكرية الخاصة

شهدت السنوات الأخيرة، تنامي كبير لدور هذه الشركات الخاصة في النزاعات المسلحة، والمناطق التي تشهد توترا، هذا الأمر نتج عنه تحديات قانونية وسياسية للدولة فيما يخص السيادة الوطنية، على اعتبار أن هناك تداخلا في المهام التي كانت تعتبر تقليديا من صميم مهام الدولة الوطنية منفردة، ما أثار إشكالات ترتبط بحدود السيادة الوطنية في ظل وجود هذا النوع من الشركات، وهي:[4]

---

[1] بوعيشة مراد، (2022)،محمد بن فردية، الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة داخل افريقيا (دراسة حالة شركة فاغنر الروسية) مجلة دفاتر السياسة و القانون، المجلد14، العدد1 ، ص394.

[2] بوعيشة، بن فردية، **المرجع نفسه**، ص 395.

[3] طالب ياسين، (ديسمبر2018)، الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة و دورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية، **مجلة حوليات** ، جامعة الجزائر1، العدد32، الجزء 4، ص ص43-44.

[4] الموسوي، **مرجع سابق**، ص ص381-382.

- **الفراغ التشريعي**: والمقصود هنا هو عدم وجود منظومة قانونية دولية واضحة وشاملة تنظم أنشطة هذه الشركات، خاصة أن اغلب أنشطتها تكون في مناطق النزاع والتوتر ما يعني غياب لسلطة الدول أو وجودها ضعيف، وهذا يؤدي إلى:
  - إضعاف سيطرة الدولة.
  - عدم المساءلة القانونية على اعتبار أن أفراد هذه الشركات غير خاضعين لنفس القوانين التي يتم تطبيقها على أفراد القوات النظامية.
- **تحدي مبدأ احتكار الدولة لاستخدام القوة**: أن مسألة احتكار الدولة لاستخدام القوة يعد جوهر مبدأ السيادة، في حين أن الشركات العسكرية الخاصة تقوم بمهام تقليدية للدولة/ منها: حماية المنشآت، القيام بعمليات عسكرية محدودة، القيام بتدريب الجيوش النظامية، وانطلاقا من ذلك فإن:
  - إضعاف احتكار الدولة لاستخدام القوة مما يجعل قدرة الحكومة للسيطرة الكاملة على شؤونها الأمنية منقوصا.
  - تهديد شرعية الدولة: سواء داخليا أو خارجيا.
- **تعقيد العلاقات الدبلوماسية**: ومن أمثلة ذلك:
  - إمكانية تدخل الشركات العسكرية الخاصة في الشؤون الداخلية لدول أخرى مما يؤدي إلى توترات دبلوماسية.
- **عدم الشفافية والمساءلة**: حيث تنشط هذه الشركات غالبا في بيئات تفتقر إلى الشفافية، إذ يتم عقد اتفاقيات سرية بين هذه الشركات ودول أخرى أو الشركات المتعددة الجنسيات، وهذا يخلق:
  - تقليص قدرة الدولة على مساءلة هذا الشركات.
  - إثارة القلق حول مدى تورط هذه الشركات في النشاطات غير القانونية.
- **تحدي حقوق الإنسان:** في ظل غياب التنظيم والمساءلة، قد تقوم هذه الشركات بانتهاك تتعلق بحقوق الإنسان، مثل التعذيب، ما ينجر عنه:
  - المسؤولية الدولية التي قد تقع على الدولة ذاتها على اعتبار أن هذه الشركات العسكرية الخاصة تعمل تحت إمرتها أو بتفويض منها.
  - تشويه سمعة الدولة أمام المجتمع الدولي وفي محافله مما ينجر عنه "إضعاف قدرتها على الدفاع عن سيادتها."
- **الضغوط السياسية والاقتصادية**: إذ أن وجود هذا النوع من الشركات قد يعزز من هذه الضغوط، وينجر عنه:

- التبعية الاقتصادية على اعتبار أن تنامي دورها وتعزيزه يؤدي إلى تآكل قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها بسيادية.
- الضغوط من الدول الأخرى: التي لها استفادة من هذه الشركات مما يؤدي إلى انحسار السيادة السياسية للدولة المضيفة.

ثانيا:

الآثار المترتبة عن ممارسات الشركة العسكرية الخاصة فاغنر على السيادة الوطنية الليبية

تعيش ليبيا حالة من الانقسام السياسي الحاد، حيث تفتقر إلى سلطة مركزية موحدة قادرة على إدارة شؤون البلاد أو رسم سياسة خارجية متسقة. هذا الانقسام، الناتج عن وجود مراكز قوى متصارعة وتدخلات دولية متعددة، إلى جانب أنشطة الجماعات الإرهابية وعناصر المرتزقة مثل مجموعة فاغنر، يجعل من المستحيل تقريبًا تشكيل حكومة موحدة بالرغم من الضغوط الدولية التي تقودها الأمم المتحدة والولايات المتحدة .هذا الوضع يعيق أي حل للأزمة الإنسانية المتفاقمة التي يعاني منها الليبيون والمهاجرون العابرون للبلاد[1].

1. توصيف الحالة الليبية: مظاهر التفكك البنيوي المؤسساتي في ليبيا

1.1. خلفية عامة عن الحالة الليبية

منذ العام2011، تعيش الدولة الليبية تحولات جذرية من حيث البنية السياسية و طبيعة السلطة، و ذلك نتيجة سقوط النظام المركزي و ظهور أنماط مختلفة من الحكم و الممارسة السياسية، اتسمت هذه الحقبة غياب للسلطة المركزية الموحدة، و كذلك تعددت الفواعل بين ما هو رسمي و غير رسمي، فهناك حكومات انتقالية و هيئات تشريعية بالإضافة إلى الفصائل المسلحة و النخب المحلية، ما أدى إلى ممارسات سلطوية هجينة، تمتزج فيها أدوات الشرعية القانونية مع أدوات القوة و النفوذ المحلي، كل هذا أدى إلى عدم قدرة السلطة على إعادة بناء مؤسسات تتسم بالفعالية و الاستقلالية.[2]

إن الحرب الأهلية في ليبيا تعتبر حرب بالوكالة تتسم بالتعقيد بعد أن انقسمت ليبيا بشكل تقريبي الى جزئين منذ العام 2014، إذ هناك طرفان أساسيان في النزاع: حكومة الوفاق الوطني بقيادة رئيس الوزراء فايز

[1] Aleksander Olech, The wagner group in Africa: The Sham battle of Russia mercararies against terrorism,**journal Issues Terrorism – Studies, Analyses, Prevention**, n5,2024.pp283-284.

[2] عادل الصابر بوعجيلة، **أثر أنماط ممارسة السلطة في تشكيل المؤسسات السياسية في ليبيا بعد 2011 تحديات وفرص "دراسة تحليلية في سياق التنظيم الإدارية**، المركز الافريقي للسياسات و دراسة الأبحاث، 12اوت 2025، تاريخ الاطلاع: 2026/1/28. الرابط الإلكتروني: https://afropolicy.com/4748-2-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7/

السراج الذي يحكم سيطرته على الجزء الغربي من ليبيا، بينما الجزء الشرقي يخضع لسيطرة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.[1]

مؤسساتيا، أدت النزاعات العسكرية إلى تفكيك البنى الحكومية وتداخل السلطات، إذ أصبح الجهازين التنفيذي و التشريعي ينشطان في بيئة ينعدم فيها التنسيق و الترابط الضروريين، هذا الأمر كان له انعكاس سلبي على قدرة الدولة على تطبيق سيادة القانون، و تكريس مؤسسات ديمقراطية.[2] تزامنت هذا الواقع مع غياب قوة أمنية و عسكرية موحدة، هذا ما فتح الباب أمام التنافس بين الفصائل المتعددة يعمل كل منها لصالحه وارتباطاته التحالفية، هذا الواقع العسكري كان له انعكاس على الواقع السياسي الذي اتسم بالانقسام، فالواقع المؤسساتي في ليبيا يشهد تشرذما إذ توجد سلطتين متنافستين في الشرق و الغرب.[3]

2.1. مظاهر الانقسام المؤسساتي في ليبيا

1.2.1. الانقسام السياسي:

جاء الانقسام الرسمي للبلاد بعد انتخابات برلمانية مثيرة للجدل عام 2014، والتي أسفرت عن كيانين سياسيين متنافسين: المجلس الأعلى للدولة في العاصمة طرابلس (غربًا)، ومجلس النواب في مدينة طبرق (شرقًا). ورغم جهود الأمم المتحدة التي توجت باتفاق لوقف إطلاق النار عام 2020، إلا أن هذا الاتفاق ما زال هشًا ويُخرق بشكل متكرر. وهذه الأطراف الرئيسية (المعروفة بـ "الخمسة الكبار") تتحكم بمصير البلاد، حيث يبدو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة أمرًا بعيد المنال، مما يتيح لمجموعة فاغنر مساحة للتحرك وتثبيت وجودها في هذا الفراغ السياسي[4] ، وهي موزعة هي كالاتي:[5]

1. **في الشرق**، يدعم مجلس النواب حكومة الاستقرار الوطني، التي تتلقى دعمًا عسكريًا ولوجستيًا من الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، والذي استقدم مجموعة فاغنر إلى ليبيا.
2. **في الغرب**، توجد حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الأعلى للدولة، لكن العلاقة بين هذين الأخيرين لا تخلو من التوتر.

---

[1] Jason Matthew Port,,(2021), **State or Nonstate: The Wagner Group's Role in contemporary intrastate conflicts worldwide**, A thesis submitted to the faculty at the University of North Carolina at Chapel Hill in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Global Studies in the Russian, East European, and Eurasian Studies Concentration in the Curriculum in Global Studies,p86.

[2] عبد القادر فرج عبد القادر علي، **الانقسام السياسي و اثره على الأمن القومي (دراسة حالة ليبيا)**، رسالة ماجستير، ليبيا: الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد و التجارة، قسم العلوم السياسية، 2025،ص 16.

[3] **المرجع نفسه**،ص21.

[4] Olech, **op cit**.pp283-284.

[5] **ibidem**.

بداية الانقسام في السلطة التنفيذية كانت العام 2014، إذ تتنازع حكومتين الشرعية، حكومة " عبد الله الثني" التي يدعمها برمان طبرق، و قوات القيادة العامة التي يقودها اللواء "خليفة حفتر" و الحكومة برئاسة " عمر الحاسي"، و الحكومية التي تلتها حكومة الوفاق الوطني التي قادها " فائز السراج" و التي تحظى باعتراف دولي، و استمر الانقسام إلى غاية التوافق حول حكومة وحدة وطنية العام 2021 برئاسة " عبد الحميد الدبيبة، و في شهر فيفري العام 2022عاد الانقسام مجددا بعد فشلها بإعلان برلمان طبرق على تشكيل حكومة جديدة برئاسة "فتحي باشاعا" التي اتخذت سرت مقرا لها.[1] " و في الحالة الليبية، اهم صفات ممارسة السلطة السياسية، كان مشوها غالبا ما تضاربت مصادر الشرعية بين السلطة المستندة إلى السلاح، و تلك المدعومة من المجتمع الدولي، و تلك التي تستمد قوتها من الانتخابات أو التي ترتكز على الأجسام القديمة، مما خلق ازمه مشروعية معقدة".[2]

2.2.1. الانقسام العسكري

وتنقسم القوى العسكرية في ليبيا بين معسكرين رئيسيين:[3]

أ. **معسكر عملية الكرامة**: تم تسميته بهذا الاسم نسبة إلى الحملة العسكرية التي قادها اللواء خليفة حفتر في ماي 2014 ضد الفصائل الإسلامية المسلحة شرق ليبيا.

ب. **معسكر فجر ليبيا**: تأسس هذا المعسكر بين مجموعة من الميليشيات الإسلامية والقبلية في غرب البلاد في مواجهة المكتسبات التي حققها معسكر الكرامة العام 2014 في الشرق، كما شملت أهداف المعسكر دعم شرعية المؤتمر الوطني الليبي.

فأمنيا، " تشكلت بنية أمنية هجينة تتداخل فيها مظاهر الدولة مع ممارسات الميلشيات، في نموذج يعكس " التحول من الدولة إلى الشبكة"، حيث تدار القوة من خلال تحالفات مرنة أكثر من مؤسسات رسمية ثابتة، ومع اشتباكات عام 2018، أعيد رسم خريطة النفوذ وتشكلت موازين جديدة بين أبرز الكتائب: جهاز الردع الخاص، وجهاز دعم الاستقرار بقيادة عبد الغني الككلي "غنيوة"، ولواء 444 بقيادة محمود حمزة، ولواء 111 بقيادة عبد السلام الزادمة. هذه القوى لم تكن مجرد أدوات أمنية، بل مراكز قرار مستقلة نسبيًا تتفاوض على موقعها داخل الدولة، معيدة تعريف مفهوم "الشرعية" عبر السيطرة الميدانية."[4]

---

[1] عبد الرزاق غراف، (2025)، مختصر الأزمة في ليبيا: بنية النزاع و مستقبل الدولة، **مركز الخليج للأبحاث**، ص ص 185-186.

[2] بوعجيلة، **مرجع سابق**.

[3] سمير أحمد سنان،(2021)، **الأزمة الليبية و تحديات بناء الدولة بعد العام 2011**، مذكرة ماستر، بيروت: الجامعة اللبنانية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية و الإدارية، ص ص 39-40.

[4] عبد الله فارس القزاز، (27اكتوبر 2025)، تحت ضغط الانقسام...حدود استقرار العاصمة الليبية في ظل تعدد مراكز القوى، **السياسة الدولية**، ، تاريخ الاطلاع: 2026/1/28. الرابط الإلكتروني:



المرجع: محمد العجمي، **ليبيا.." سنوات الانقسام" ترسم خريطة معقدة في انتظار حل سياسي**،30ماي2025، تاريخ الاطلاع: 2026/1/27.الرابط الالكتروني: https://asharq.com/politics/137146/

" جسد إنشاء مؤسسات متنافسة أزمة الشرعية والفعالية، عجزت أجهزة الدولة الرسمية- الوزارات والقضاء والأجهزة الأمنية- عن التوفيق بين مراكز السلطة المتنافسة أو السيطرة عليها، بل سادت " التعددية المؤسسية"، مما يعكس صراعات مستمرة حول شكل ومضمون سلطة الدولة".[1]

2. مجموعة فاغنر في السياق الليبي: الأدوار والتداعيات

1.2. سياق ظهور الشركات العسكرية الخاصة الروسية في المشهد الليبي

يعتبر صعود مجموعة فاغنر الروسية مؤشرا على الديناميكية المعقدة للعوامل التاريخية و الجيوسياسية و الاقتصادية التي هندست لروسيا الاتحادية ما بعد الاتحاد السوفياتي، فهي منظمة تتميز بالغموض و العمل في الخفاء، إذ برزت كلاعب هام في المشهد العسكري العالمي.[2] فمجموعة فاغنر هي شركة تم تأسيسها من قبل أفراد متقاعدين من القوات الخاصة، إذ تعود جذورها إلى شركة " أوريل Orel" التي مهمتها مكافحة الإرهاب، و تم تأسيسها بشكل رسمي في مدينة أويل العام 2003 بصفتها مركز تعليمي و تدريبي غير حكومي.[3] في المرحلة الراهنة، تسعى روسيا الاتحادية على تكثيف وجودها العسكري في ليبيا، إذ قام نائب وزير الدفاع الروسي الى بنغازي في صيف 2023، بدعوة رسمية من حفتر، نتج عن هذه الزيارة خططا من أجل

---

https://www.siyassa.org.eg/News/22147.aspx

[1] بوعجيلة، **مرجع سابق.**

[2] Habib Badawi, Mohamad Daadul, (2024),The Wagner Group : Comlpex Web of Intrigue and Geopolitics Structure, **Arab Journal for Security Studies**, v40, issue2,p266.

[3] بوعيشة، بن فردية، **مرجع سابق**، ص 398.

إنشاء فيلقا عسكريا روسيا على الأراضي الليبية تتمثل مهمته في القيام بعمليات في إفريقيا لدعم حلفاء موسكو، و بشكل متزامن، تحافظ روسيا على قنوات اتصال مع حكومة طرابلس في الغرب.[1]

1.1.2. مراحل تواجد مجموعة فاغنر الروسية في ليبيا:[2]

في السنوات الأخيرة، بدأ ظهور الشركات العسكرية الروسية بشكل تصاعدي، إلا أن المجموعة الأكثر شهرة دوليا وعربيا هي شركة فاغنر، التي تسمى بـ " رأس الرمح" كما توصف باعتبارها جيش روسيا الموازي كما تعتبر الجيش السري للرئيس فلاديمير بوتين. وقد جاء في تقرير للأمم المتحدة حول ليبيا، فإن مجموعة فاغنر تقدم الدعم للمشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، ضد رئيس حكومة الوفاق الوطني الذي يترأسها فائز السراج، وتمثل هذا الدعم في طائرات سوخوي24، وميج 29.[3]

هناك اختلاف لدى الباحثين حول توقيت ظهور مجموعة فاغنر الروسية الأول في ليبيا، فبينما يذهب الى اعتبار العام 2014 أول ظهور لها، تشير تقارير أخرى الى نشر مجموعة فاغنر الى بداية العام 2015، بينما تذهب أراء أخرى الى أن عامي 2018 و 2019 النقطة الفاصلة في مسألة ظهور فاغنر في المشهد الليبي، أين بدأت المجوعة بممارسة أدوار فعلية مع بداية العام 2019 الى جانب المشير خليفة حفتر من أجل فرض سيطرة الجيش الوطني الليبي على مساحات واسعة شرق و جنوب ليبيا.[4]

المرحلة الأولى: تبدأ مرحلة بداية التواجد لعام 2018، حينما تم عقد اجتماع في موسكو بين كل من قيادات للجيش الروسي والخليفة حفتر الذي طلب مساعدة روسيا، بحضور بريغوزين. أما **المرحلة الثانية**، فتبدأ منذ العام 2019، حينما بدأ الظهور الكثيف لكل من خليفة حفتر و بريغوزين خاصة بعد هجوم قوات حفتر على العاصمة طرابلس، ففي هذه الفترة بدأت مشاركة مقاتلي مجموعة فاغنر في القتال و تولها مهمة حراسة الحقول النفطية التي تقع ضمن مناطق نفوذ الجنرال حفتر تشير تقارير لهيئة الأمم المتحدة لعام 2020 إلى

---

[1] Olech, **op cit**,p284.

[2] بدر صايم،(مارس 2024)، الفواعل العنيفة من غير الدول : مجموعة فاغنر نموذجا، **مجلة شؤون استراتيجية**، العدد17، ص ص473-475.

[3] حازم محمد خليل، (مارس 2014)، صراعات الشركات العسكرية الدولية الخاصة في المنطقة العربية ، كنموذج للحرب الباردة بالوكالة، **شؤون عربية**، ، تاريخ الاطلاع: 2024/1/6. الرابط الإلكتروني:
https://arabaffairsonline.com/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7

[4] فيصل غازي ناصر، (31ديسمبر2024)، الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011، **مجلة قضايا سياسية**، العدد79، ص ص 434-435.

تنامي الدعم اللوجستي العسكري الروسي نحو مجموعة فاغنر، كما يرصد تقرير سري لذات الهيئة صادر شهر ماي 2019 الى أن أعضاء مجموعة فاغنر بلغ حوالي 1200 مقاتل في ليبيا.[1]

2.1.2. دور فاغنر في ليبيا:

تتمثل المهام الرئيسية لمجموعة فاغنر في ليبيا في التدريب و التجهيز و تقديم الاستشارة للجيش الوطني الليبي خلال العامين الأولين،" كما زودت روسيا عبر مجموعة فاغنر أنظمة سلاح متطورة لحليفها الجنرال حفتر، ومعدات مثل المركبات الصحراوية و الصواريخ الموجهة بالأشعة تحت الحمراء و الدبابات و الطائرات بدون طيار و الطائرات المقاتلة، و كل هذه الأسلحة تسمح بترجيح كفة الميزان لصالح قوات حفتر ضد التنظيمات المسلحة الأخرى التي تساند حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، علما أن هذه القوات المساندة لحكومة طرابلس هي أيضا تتلقى دعما من جهات خارجية ابرزها تركيا، و هي التي منعت سقوط العاصمة بعد حملة خليفة حفتر في افريل 2019.[2] و يمكن تلخيص دورها فيما يلي:[3]

- تقديم الدعم العسكري للمشير خليفة حفتر باعتباره حليف روسيا في مواجهة حكومة الوفاق في العاصمة طرابلس التي تتلقى دعما من الغرب.
- السيطرة على المنشآت النفطية، مما يجعلها المتحكم في الغاز الموجه نحو أوربا عبر البحر الأبيض المتوسط.
- فرض وجودها في ليبيا باعتبارها " دولة عبور" نحو الانتشار الروسي " الأقل تكلفة نحو الساحل الأفريقي والصحراء، والهدف مزاحمة النفوذ الفرنسي الذي بدأ في الانحصار التدريجي وسط وغرب قارة إفريقيا.

تسعى روسيا الى تحقيق مصالح من النزاع الليبي: **أولا**: رغبة روسيا الى توظيف النزاع كوسيلة لتحقيق مكاسب النفوذ الجيوسياسي، وتكريس دورها في الشؤون الإقليمية والعالمية، إضافة الى خلق وتطوير نظام موال لها. **ثانيا**: الوصول الى الموانئ والقواعد العسكرية على الأراضي الليبية مما يوفر لها وجود دائم في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وبالتالي ينظر الى حالة الجمود الراهنة بأنها في مصلحة روسيا على اعتبار أن بتوحد واستقرار ليبيا لن تكون في حاجة الى الدعم الروسي. فيما تتمثل بعض المصالح الاقتصادية الرئيسية في النزاع. **أولا**، الرغبة في التغلغل إلى احتياطيات النفط الليبية الهائلة في ليبيا أو السيطرة عليها، الواقعة أغلبيتها في منطقة نفوذ حفتر، **ثانيا**، إن الهدف الروسي من إحكام قبضتها على النفط الليبي مضاعفة قدرتها على ممارسة الضغط والتأثير على أوروبا الغربية.[4]

---

[1] صيام، الفواعل العنيفة من غير الدول: مجموعة فاغنر نموذجا، **مرجع سابق**، ص ص 473-474.

[2] ناصر 2011، **مرجع سابق**، ص 435.

[3] بدر حسن شافعي،(1نوفمبر 2023)، **دور الشركات العسكرية في الصراعات الافريقية: قوات فاغنر نموذجا**، مركز الجزيرة للدراسات،.ص8.

[4] Matthew Port, **op cit**. pp91-92.

2.2. تأثير ممارسات مجموعة فاغنر على السيادة الوطنية الليبية

1.2.2. البعد السياسي والقانوني: إعادة تشكيل السلطة والانفلات من المساءلة

ينظر الغرب الى مجموعة فاغنر باعتبارها أداة جيوسياسية في خدمة روسيا، كما عبر الرئيس بوتين العام 2012 الى معهد الدبلوماسية المفتوحة قوله: " إن إنشاء شركة من الشركات العسكرية الخاصة سيكون أداة فعالة لتحقيق الأهداف الوطنية دون الحاجة الى المشاركة المباشرة للدولة الروسية".[1]

تعمل مجموعة فاغنر في مجال زعزعة الاستقرار بما يحقق النفوذ لروسيا، ويتجلى ذلك في دعم المجموعة لقوات حفتر، فمنذ العام 2018، قدمت المساعدة في عمليات الجيش الوطني الليبي للمحافظة على سيطرته على الحقول الرئيسية للنفط وموانئ تصديره من اجل تحقيق أرباح للمجموعة. كما ساهمت ليبيا في تعطيل المسار السياسي في ليبيا.[2] ففي شهر ماي 2021 تم الكشف من قبل فريق خبراء تابع للجنة العقوبات الأممية عن استجابة روسية لأغلب مطالب الخليفة حفتر، والمتمثلة في:[3]

- تقديم التوصيات من أجل تعزيز نفوذه، وتمكينه بتحليلات سياسية للأوضاع في البلاد، وتقديم الدعم له إعلاميا.
- القيام بمفاوضات سرية تشمل حفتر وأطراف ليبية أخرى وأبرزهم سيف الإسلام القذافي.
- تقديم الدعم العسكري والفني من أجل صيانة ما يقارب 536 مركبة عسكرية.

من خلال ما سبق نجد أن تأثير مجموعة فاغنر امتد الى صميم العملية السياسية باعتبارها مستشارا سياسيا وعسكريا لحليفها خليفة حفتر، فهذا الدور يجعل تحقيق المصالحة السياسية محكوما بمواقفة العاصمة موسكو.

ويتجلى ذلك في عجز السلطة السياسية في إدارة الخلافات السياسية والأيديولوجيا بين القوى والأحزاب الليبية، إذ يبدو واضحا تغييب المصلحة الوطنية للدولة وبالتالي ضياع فرص الحفاظ على وحدة ليبيا السياسية.[4]

من الناحية القانونية، كشف تقرير لمؤسسة BBC عن جرائم لمرتزقة روس تابعين لمجموعة فاغنر في ليبيا، حيث تم توثيق جرائم حرب بتعمدهم قتل المدنيين، كما انهم يحوزون على أسلحة متطورة لا يمتلكها

---

[1] محفوظ حميدو، (2024)، أنشطة شركة فاغنر العسكرية و الأمنية الخاصة في حقبة ما بعد بريغوزين: تحدي التكيف و مآلات الامن في افريقيا، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد8، العدد1،ص 303.

[2] Riley Moeder,(September 2023), **The Wagner Group:A Model for Future Russian Foreign Policy in Africa**, New Lines Institute for strategy and policy,. P9.

[3] وحدة الرصد و التحليل،(2022/6/10)، **التدخلات الروسية في ليبيا و التحذيرات الامريكية: الدوافع و حدود التاثير**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص7.

[4] عبد الوهاب محمد الحار، واقع المشهد السياسي الليبي: المسارات و السياسات،**مجلة العلاقات الدولية**،ص7.

إلا الجيش الروسي.[1] وهنا تقع المجموعة في منطقة " اللامساءلة" باعتبارها غير خاضعة رسميا لأي حكومة، وهذا ما يضعف قدرة الدولة الليبية على محاسبة المنتهكين، ويجردها من احتكارها للعدالة.

2.2.2. الأبعاد العسكرية والأمنية: انتهاك مبدأ احتكار استخدام القوة

سيطرت المجموعة على القواعد العسكرية حيث أقامت مجموعة فاغنر أنظمة قيادة وسيطرة في أربع قواعد جوية عسكرية عبر التراب الليبي: القرضابية، والخادم، وبراك الشاطئ، والجفرة، بالإضافة إلى غرف عمليات في سوكنة وهون، كما تشير المصادر المحلية أن براك الشاطئ يستخدم ميدانا للتدريب من قبل مجموعة فاغنر.[2]

تتمتع مجموعة فاغنر بمستوى متقدم من الكفاءة العمليات والقدرات القتالية في ليبيا مما يؤكد مكانتها كفاعل حكومي روسي رسمي وليس مجرد مجموعة مرتزقة خاصة، يظهر ذلك من خلال الجوانب التالية:[3]

1. **التنوع التسليحي**: يمتلك المجموعة تشكيلة متنوعة من الأسلحة التي تعد في الواقع حكرا على الجيش النظامي الروسي، و تشمل الأسلحة الثقيلة (قذائف الهاون و المدفعية)، و الصواريخ المضادة للدبابات و الألغام، و الطائرات المقاتلة و المسيرة، و أنظمة الدفاع الجوي و وسائل الحروب الإلكترونية.
2. **تكريس التفوق العسكري**: تبرز الأدوار التي تقوم بها المجموعة في الصراع الليبي في أنها تكرس التفوق العسكري لخليفة حفتر، نتيجة الاستخدام لفرق القناصة و الأسلحة المتطورة التي سبق ذكرها.
3. **التنوع في المهام**: تقوم مجموعة فاغنر بمهام متعددة إذ أثبتت قدرتها على تجاوز الأدوار العسكرية التقليدية، إلى القيام بأنشطة استخباراتية.

يمثل الاحتكار الشرعي للسلطة الركيزة الأساسية للسيادة، وبالنسبة الى مجموعة فاغنر فمنذ ظهورها في ليبيا أسست لوجود عسكري مستقل في العديد من القواعد العسكرية، وهذا الانتشار جاء بطلب من أحد طرفي الصراع وليس بتفويض من الدولة الليبية الموحدة، ما يعني أنها أداة في الصراع الدائر وليست عامل لحفظ الاستقرار الوطني.

---

[1] بوعيشة، بن فردية، **مرجع سابق**.ص400.

[2] the Foreign Affairs Committee,(may2022), **Written Submission on Wagner's Activities in Libya**.date of watch: 18l2l2026.www: https://committees.parliament.uk/writtenevidence/108429/pdf/

[3] Matthew Port, **op cit**.pp89-90.

3.2.2. البعد الاقتصادي: استنزاف الموارد و تقويض السيادة الاقتصادية

إقتصاديا، تعتبر ليبيا عملاق طاقة محتمل على مقربة من أوربا، بالنظر الى الاحتياطات النفطية المؤكدة التي قدرت ب 48 مليار برميل، والغاز الطبيعي عند عتبة 53 تريليون قدم مكعب، كما تستحوذ ليبيا على ما مقدره 39 بالمئة من إجمالي احتياط النفط في إفريقيا.[1]

بالإضافة إلى المهام التي تم ذكرها، انخرطت مجموعة فاغنر في سباق نحو النفوذ في الريع الليبي. إذ استطاعت مجموعة فاغنر السيطرة على موقعين هامين للنفط والموانئ في طبرق ودرنة، وذلك بهدف التحكم على تدفق النفط الليبي إلى جنوب أوروبا .وهذه المناطق تقع في منطقة حكم خليفة حفتر.[2]

استطاعت فاغنر تعزيز وجودها في منطقة الهلال النفطي البالغة الأهمية، وتتمثل في قاعدة الجفرية الجوية وسط ليبيا، أيضا قاعدة الخادم الجوية القريبة من بنغازي، وكذلك القاعدة البحرية في سيرت و القاعدة الجوية المسماة القرضابية، و أيضا في الجنوب من خلال تواجها في قاعدتي براك الشاطئ و تمنهنت الجويتين بالإضافة الى قاعدة الجوية الكفرة. كما تشير تقارير المؤسسة الوطنية للنفط في جويلية 2020 الى سيطرة قوات مجموعة فاغنر الروسية بصفة فعلية على الإنتاج في حقل الشرارة النفطي الواقع جنوب غرب ليبيا، وأن أعضاءها في كل من مجمع راس لانوف للبيتروكيماويات، وحقل زلة النفطي وأيضا مينائي السدرة و الزويتينة.[3]

في العام 2020، بلغت الصادرات النفطية الليبية نحو أوربا 63 بالمئة (إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا)، و على اعتبار أن أوربا لها تطلعات مستقبلية للاستغناء على الطاقة من روسيا عبر الاستفادة من الإمكانيات الطاقوية الأوربية، في المقابل استشعر السوق الأوربي أزمة إغلاق للنفط الليبي على خلفية سعي الجيش الوطني الليبي المدعوم من مجموعة فاغنر الى عرقلة وصول حكومة طرابلس الى منابع النفط. اذ شهد العام 2022 وبالضبط 18 افريل، إغلاق متظاهرين مناصرون للجيش الوطني الليبي لحقول النفط التي تقع ضمن سيطرة فاغنر وهي التي سبق ذكرها، ما أدى الى خفض إنتاج النفط الليبي، ما أدى الى أزمة سياسية في ليبيا - صدام بين رئيس الوزراء في طرابلس عبد الحميد دبيبة ورئيس الوزراء فتحي باشاغا في سرت المدعوم من الجيش الوطني الليبي-.[4] و يتوقع من أعضاء مجموعة فاغنر امتلاكهم قدرة على التأثير في عملية صنع القرار للسلطات في العاصمة سرت من خلال إعاقة تشغيل المنشآت النفطية التي تقع تحت سيطرتهم.[5]

---

[1] شمس الهدى نجاح، نسيمة الطويل،(2022)، تنامي دور الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في الدول الفاشلة: دراسة حالة فاغنر في ليبيا، **مجلة الحقوق و العلوم السياسية**،المجلد9،العدد2،ص 980.

[2] Matthew Port, **op cit**,.p90.

[3] ناصر، **مرجع سابق**، ص436.

[4] نجاح، الطويل، **مرجع سابق**، ص 980.

[5] Tomasz Ottoski,(2023), Wagner Group activities in Libya and the Sahel region after failed "putsch "in Rassia-bussiness as usual, **Pulaski Policy Papers**,4L8L,p6.

مما سبق ذكره، فإن مجموعة فاغنر تجاوزت المهام الأمنية (تقديم الخدمات) إلى السيطرة على حقول النفط و منشآته الحيوية، و هذا يعد انقلابا على السيادة الاقتصادية التي تعني حق الدولة في استغلال ثروتها الطبيعية لمصلحة شعبها، فالمجموعة استطاعت تحقيق حق تفضيلي للوصول الى النفط مما يعني تأثيرها على عمليات الإنتاج و التصدير. كما يمكن أن توظف من خلال هذه السيطرة كأدوات ضغط فيما يسمى بالحرب الاقتصادية مما يؤدي الى زعزعة استقرار الأسواق العالمية.

بالمحصلة، أثبتت مجموعة فاغنر أنها أداة فعالة للغاية للسياسة الخارجية الروسية في النزاع الليبي. إذ عملت بكفاءة على تحقيق كل هدف من أهداف روسيا في النزاع وحققتها وحافظت عليها .كما أثبتت مجموعة فاغنر أنها قادرة على تعزيز مصالح الدولة الروسية بشكل فعال.[1]

خاتمة:

تشكل الشركات العسكرية الخاصة أحد أبرز تحديات السيادة الوطنية في الوقت الراهن، حيث خلقت واقعا جديدا يتسم بالتعقيد باعتبارها تمارس أدوارا تهدد احتكار الدولة للقوة الشرعية، و في ظل مرحلة ما بعد القذافي شهدت الدولة الليبية وفي ظل الانقسام الراهن تصاعد نشاطات الشركة الروسية الخاصة فاغنر إذ تمارس المجموعة أدوارا متعددة، و من خلال الدراسة الحالية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن الشركات العسكرية الخاصة هي ذات طابع تجاري مهمتها تقديم خدمات محددة ترتبط بالحروب والنزاعات و تتمتع بخصائص هامة: الربحية، الاحترافية، مهام محددة، العمل خارج حدود الدولة الموطن.
2. أن العلاقة بين السيادة الوطنية والشركات العسكرية الخاصة تطرح تحديات تتعلق باحتكار الدولة لاستخدام القوة، واستغلال الشركات لممارسة ضغوط على الدولة المستضيفة وتحديات أخرى قانونية تتعلق بالمساءلة وحقوق الإنسان.
3. أن الدولة الليبية باعتبارها دولة هشة تشهد حالة انهيار مؤسساتي، إذ هناك انقسام مؤسساتي حاد في المؤسسات السيادية سواء السياسية والعسكرية.
4. أن تواجد مجموعة فاغنر في ليبيا لدعم قوات المشير خليفة حفتر أحد أطراف الصراع الليبي، إذ تقوم بتقديم الدعم العسكري والاستشارات السياسية له.
5. أن تواجد مجموعة فاغنر في ليبيا يؤدي الى تعطيل المسار السياسي في ليبيا على اعتبار أنها تعد مستشارا سياسيا لخليفة حفتر. كما أن أعضائها خارج دائرة المساءلة و المحاسبة القانونية باعتبارها غير خاضعة لأي حكومة.

[1] Matthew Port, **op cit**,p93.

6. أن تمتع مجموعة فاغنر بقدرات عسكرية حصرية على الجيوش النظامية وإقامتها قواعد عسكرية في ليبيا قد يؤدي الى انتهاك احتكار استخدام القوة للدولة الليبية.
7. أن سيطرة مجموعة فاغنر على منشآت نفطية حيوية في ليبيا يؤدي الى استنزاف مواردها وتقويض سيادتها الاقتصادية باعتبار المجموعة ذات طابع عسكري.

و تأسيسا على ما سبق يمكن تأكيد فرضية الدراسة التي تفيد بأن نشاطات الشركة العسكرية الخاصة فاغنر تؤدي إلى تقويض احتكار الدولة الليبية للقوة الشرعية باعتبارها تمتلك نوعية أسلحة حكرا على جيوش الدول الوطنية و بعيدة عن المساءلة القانونية وأيضا انتهاك للسيادة الاقتصادية عبر السيطرة على المنشآت النفطية الحيوية.

الاقتراحات والتوصيات:

1. ضرورة بناء توافق وطني ليبي لتجاوز الانقسام عبر إيجاد أرضية مشتركة تفضي الى حل سياسي كأولوية قصوى.
2. ضرورة إيجاد آليات قانونية تضبط ممارسات الشركات الخاصة في ليبيا تكرس مبادئ المساءلة والشفافية والمحاسبة.
3. تفعيل آليات الرقابة من أجل حماية الثروات الوطنية الليبية، لضمان شفافية الإنتاج والتصدير ومنع الهيمنة الأجنبية على المنشآت الحيوية.
4. ضرورة تعزيز دور المنظمات الإقليمية-الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية من أجل دعم استقرار ليبيا وسيادتها.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع العربية:

القواميس:

1. **معجم المعاني-عربي عربي**: الرابط الالكتروني: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9

الكتب:

1. جورج سباين، (1971)، ، **تطور الفكر السياسي**، ترجمة : راشد البراوي ، القاهرة : دار المعارف.
2. الصديق شيباني، **أزمة الديمقراطية المعاصرة**، ط1، القاهرة: مطبعة الشروق، ص 50. منقول من أطروحة جمال بن مرار واقع و مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية.

المقالات و الدراسات:

1. أحلام عابد، (2025)، الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة: مقاربة في الأدوار و الانعكاسات ، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد8،العدد2.
2. أسامة المجذوب،،(1996)، المتغيرات الدولية و مستقبل السيادة المطلقة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 109.
3. بدر حسن شافعي،(1نوفمبر 2023)، **دور الشركات العسكرية في الصراعات الافريقية: قوات فاغنر نموذجا**، مركز الجزيرة للدراسات.
4. بدر صايم،(مارس 2024)، الفواعل العنيفة من غير الدول : مجموعة فاغنر نموذجا، **مجلة شؤون استراتيجية**، العدد17.
5. بوعيشة مراد، (2022)،محمد بن فردية، الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة داخل افريقيا (دراسة حالة شركة فاغنر الروسية) مجلة دفاتر السياسة و القانون، المجلد14، العدد1.
6. شمس الهدى نجاح، نسيمة الطويل،(2022)، تنامي دور الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في الدول الفاشلة: دراسة حالة فاغنر في ليبيا، **مجلة الحقوق و العلوم السياسية**،المجلد9،العدد2.
7. طالب ياسين، (ديسمبر2018)، الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة و دورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية، **مجلة حوليات** ، جامعة الجزائر1، العدد32، الجزء 4.
8. عبد الرزاق غراف، (2025)، مختصر الأزمة في ليبيا: بنية النزاع و مستقبل الدولة، **مركز الخليج للأبحاث**.
9. عبد الوهاب محمد الحار، واقع المشهد السياسي الليبي: المسارات و السياسات،**مجلة العلاقات الدولية**.
10. عمر بن أبو بكر احمد باخشب، (2015)، سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية "دراسة تحليلية" ، **المجلة القانونية**، العدد3.
11. غرداين خديجة، (جوان2018)،السيادة في القانون الدولي المعاصر ، **مجلة الدراسات القانونية و السياسية**، المجلد4، العدد2.
12. فيصل غازي ناصر، (31ديسمبر 2024)، الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011، **مجلة قضايا سياسية**، العدد79.
13. محفوظ حميدو، (2024)، أنشطة شركة فاغنر العسكرية و الأمنية الخاصة في حقبة ما بعد بريغوزين: تحدي التكيف و مآلات الامن في افريقيا، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد8، العدد1.

14. وحدة الرصد و التحليل،(10-06-2020)،، **التدخلات الروسية في ليبيا و التحذيرات الامريكية: الدوافع و حدود التاثير**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

15. ورود جعفر الموسوي، (نوفمبر 2024)، تأثير الشركات الأمنية الخاصة على السيادة الوطنية و حق تقرير المصير، **مجلة الجامعة العراقية**، المجلد72، العدد4.

المذكرات و الرسائل الجامعية:

1. أميرة حناشي، **مبدا السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة** ، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة : كلية الحقوق، قسم الدراسات العليا،2007 /2008.
2. سمير أحمد سنان،(2021)، **الأزمة الليبية و تحديات بناء الدولة بعد العام 2011**، مذكرة ماستر، بيروت: الجامعة اللبنانية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية و الإدارية .
3. عبد القادر فرج عبد القادر علي، **الانقسام السياسي و اثره على الأمن القومي (دراسة حالة ليبيا)**، رسالة ماجستير، ليبيا: الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد و التجارة، قسم العلوم السياسية، 2025.

الروابط الالكترونية:

1. حازم محمد خليل، (مارس 2014)، صراعات الشركات العسكرية الدولية الخاصة في المنطقة العربية ، كنموذج للحرب الباردة بالوكالة، **شؤون عربية**، ، تاريخ الاطلاع: 2024/1/6. الرابط الإلكتروني:
https://arabaffairsonline.com/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7
2. عادل الصابر بوعجيلة، **أثر أنماط ممارسة السلطة في تشكيل المؤسسات السياسية في ليبيا بعد 2011 تحديات وفرص "دراسة تحليلية في سياق التنظيم الإدارية**، المركز الافريقي للسياسات و دراسة الأبحاث، 12اوت 2025، تاريخ الاطلاع: 2026/1/28. الرابط الإلكتروني:
https://afropolicy.com/4748%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7/
3. عبد الله فارس القزاز، (27اكتوبر 2025)، تحت ضغط الانقسام...حدود استقرار العاصمة الليبية في ظل تعدد مراكز القوى، **السياسة الدولية**، ، تاريخ الاطلاع: 2026/1/28. الرابط الإلكتروني: https://www.siyassa.org.eg/News/22147.aspx
4. محمد العجمي، ليبيا.." **سنوات الانقسام" ترسم خريطة معقدة في انتظار حل سياسي**، 30ماي2025 ، تاريخ الاطلاع: 2026/1/27.الرابط الالكتروني: https://asharq.com/politics/137146

المراجع باللغة الأجنبية:

Articles :

1. Aleksander Olech, The wagner group in Africa: The Sham battle of Russia mercararies against terrorism,**journal Issues Terrorism – Studies, Analyses, Prevention**, n5,2024.

2. Habib Badawi, Mohamad Daadul, (2024),The Wagner Group : Comlpex Web of Intrigue and Geopolitics Structure, **Arab Journal for Security Studies**, v40, issue2.
3. Riley Moeder,(September 2023), **The Wagner Group:A Model for Future Russian Foreign Policy in Africa**, New Lines Institute for strategy and policy.
4. Tomasz Ottoski,(2023), Wagner Group activities in Libya and the Sahel region after failed "putsch "in Rassia-bussiness as usual, **Pulaski Policy Papers**,4L8L.

Thesis:

1. Jason Matthew Port,,(2021), **State or Nonstate: The Wagner Group's Role in contemporary intrastate conflicts worldwide**, A thesis submitted to the faculty at the University of North Carolina at Chapel Hill in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Global Studies in the Russian, East European, and Eurasian Studies Concentration in the Curriculum in Global Studies.

Web sites :

1. the Foreign Affairs Committee,(may2022), **Written Submission on Wagner's Activities in Libya**.date of watch: 18l2l2026.
   www: https://committees.parliament.uk/writtenevidence/108429/pdf/